النفقات الاجتماعية واثرها في النمو الاقتصادي في العراق*

أ. د. رضا صاحب ابو حمد العلياوي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة

الباحثة غدير جواد كاظم الخالدي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة

المستخلص

تعد الموازنة العامة إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي الكلي، ومعالجة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، غير إن الموازنة العامة تحتل أهمية كبيرة، لما لها من دور في التأثير على مسار النشاط الاقتصادي، من خلال أدواتها الإيرادات العامة والنفقات العامة، كذلك ارتباطها بالظروف التي يمر بها البلد، والتي استمرت مدة 23 عاما، بدءا من الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، ومرورا بحرب الخليج عام 1991، فضلا عن مدة الحصار الاقتصادي الذي استمر حتى عام 2003، حيث أدت هذه الظروف إلى تحويل الاقتصاد العراقي، من اقتصاد يتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية، كالموارد الطبيعية الهائلة والإمكانات البشرية، إلى اقتصاد يمر بوضع كإرثي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أدت هذه الظروف إلى تدمير البنية الأساسية، وتدهور النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم، وبهذا فليس من المستغرب إن يعاني المجتمع في العراق من حالة عدم التوازن، وظهور عدد من الإمراض الاجتماعية، على الرغم من إن بعضها اخذ طريقه إلى الإصلاح.

إلا إن مازال الجانب الاجتماعي بحاجة إلى المزيد من خطوات الإصلاح، والتي أصدمت بعد عام 2003 بمعضلات توجب الإسراع بحلها، حيث قيدت الموازنة العامة بنفقات ضخمة خصصت لدحر القوى الإرهابية، وإعادة تحقيق الاستقرار، ومن ثم غدا الإرهاب العائق إمام الإصلاحات الاجتماعية، وبهذا لابد من تفعيل السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة المالية، بوصفها المسؤولة عن قنوات الإنفاق والتحصيل، ومن ثم هي من يعول عليها مهمة إعادة تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، فضلا عن محاولة التعرف على مدى عمق النفقات الاجتماعية وفاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

Abstract

The general budget is one of the most important tools used by the state to achieve economic and social objectives, influence the overall economic activity, address economic fluctuations and imbalances, and thus achieve economic growth and stability. However, the public budget is of great importance because it has a role in influencing Economic activity, through its tools public revenues and public expenditures, as well as its connection with the conditions of the country, which lasted 23 years, starting with the Iran-Iraq war in 1980, and through the Gulf War in 1991, as well as the duration of the economic embargo, These circumstances

* بحث مستل من رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية الموسومة (الموازنة العامة واثر النفقات الاجتماعية العامة في النمو الاقتصادي للعراق) كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2016.

led to the transformation of the Iraqi economy from an economy with many economic assets, such as vast natural resources and human potential, to an economy that is in a state of hereditary economic, social and environmental conditions. These conditions have led to the destruction of infrastructure, the deterioration of economic activity, Unemployment, poverty and inflation. It is therefore not surprising that society in Iraq suffers from imbalances and the emergence of a number of social diseases, although some are on the way to reform.

However, the social aspect still needs more reform steps, which after 2003 have become fraught with dilemmas that need to be resolved quickly. The budget has been limited by huge expenditures allocated to defeat terrorist forces and restore stability. Hence, terrorism is the obstacle to social reforms. Economic policies, foremost of which is fiscal policy, which is responsible for the channels of expenditure and collection, and therefore it is the task of restoring balance and economic and social growth. Hence the importance of this study as well as an attempt to identify the depth and effectiveness of social expenditures Economic growth.

أولاً: مشكلة الدراسة :

إن نوعية الموازنة العامة المعتمدة، ومحدداتها ومصادر تمويل عجزها، واثر ذلك على حجم النفقات العامة الاجتماعية منها، تعد من المشكلات، التي تواجه مقدار ما يخصص لكل صورة من صور النفقات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في العراق.

ثانيا: أهداف الدراسة :

1- تحديد مفهوم النفقات العامة الاجتماعية وهيكلها ونسبة كل واحدة منها من الموارد العامة في العراق.

2- استعراض مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراتة وعلاقتة بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى ذات العلاقة وطرق قياسة.

3- تحليل العلاقة بين النفقات العامة الاجتماعية والنمو الاقتصادي واختبارها.

4- تحليل تأثير النفقات العامة الاجتماعية في النمو الاقتصادي واختباره.

ثالثا: أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الحيوية، التي تحتلها النفقات العامة الاجتماعية في الموازنة العامة منها: النفقات الصحية والتعليمية والتربوية والرعاية الاجتماعية وغيرها، من دور فاعل في زيادة الإنتاج والإنتاجية ثم النمو الاقتصادي، ومن ثم الرفاهية الاجتماعية.

رابعاً: فرضية الدراسة

تمثلت فرضية الدراسة بالاتي:

1- شهدت النفقات العامة الاجتماعية،اتجاها مستمرا نحو الزيادة، إلا إن هيكلها، قد تغير مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا اثر على النمو الاقتصادي للعراق.

2- تأثر النفقات العامة الاجتماعية،بإيرادات النفط،التي تشكل المصدر الرئيس للموازنة العامة،وعدم الاستخدام الموضوعي للأموال العامة .

3- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين متغيرات النفقات الاجتماعية ومتغيرات النمو الاقتصادي.

4- هناك تأثير معنوي لمكونات النفقات الاجتماعية في متغيرات النمو الاقتصادي.

خامساً :المخطط الفرضي للدراسة

إن المخطط الفرضي لأي مشكلة اقتصادية او مالية او إدارية او علمية ما هو الا الشكل المبسط، لهذه المشكلة الذي يأخذ على الاغلب شكل معادلات او متباينات او توابع تمثل العلاقة التي يمكن قياسها كميا لمختلف العوامل التي لها علاقة بالمشكلة.

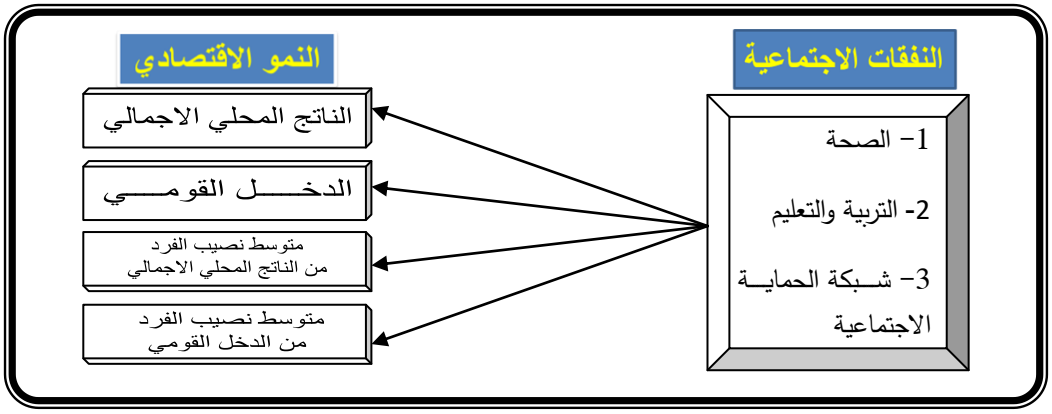

المخطط الفرضي للدراسة

سادسا: اسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اسلوبين في التحليل: الاول يتمثل بالتحليل الوصفي للموازنة العامة واثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العراق. والثاني يتمثل بالتحليل القياسي للاثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العراق باستعمال اساليب السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار المتعدد والاساليب القياسية الضرورية.

سابعا: هيكلية الدراسة:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث، تضمن الاول واقع النفقات الاجتماعية في العراق، وعرض المبحث الثاني النمو الاقتصادي ومؤشراته في العراق، وتناول المبحث الثالث التحليل القياسي لاثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العراق، اما المبحث الرابع فقد اقتصر على عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول:- واقع النفقات الاجتماعية في العراق

تعد النفقات الاجتماعية إحدى أهم الجوانب التي يتطلب الاهتمام بها، والعمل على تطويرها، لأنها تشمل العديد من فئات المجتمع على مستوى الفرد والأسرة، وتوجد العديد من التعاريف التي توضح النفقات الاجتماعية، ومنها قيام المؤسسات العامة والخاصة بتوفير الفوائد والمساهمات المالية، التي تستهدف الأسر والإفراد، وذلك من اجل تقديم الدعم لهم في إثناء الظروف التي تأثر سلبا على رفاهيتهم، شريطة إن تكون هذه الفوائد والمساهمات المالية بدون مقابل(Ladaique ،Adema،2005:7)، وتقسم النفقات الاجتماعية على نوعين هما Organisation for Economic Co-operation and Development, (2001:7):

أولا:- النفقات التي تخصص للإنتاج السلع والخدمات

تشمل هذه النفقات المرافق العامة، كالصحة والتعليم والإسكان وغيرها، إي تهدف إلى تكوين رأس المال البشري، الذي يسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج القومي.

ثانيا:- النفقات التي تخصص للإعانات الاجتماعية

والتي تعطى للطبقات الفقيرة، في حالات المرض، والشيخوخة، والبطالة، وهذا يعني: أنها تدخل ضمن نطاق التامين الاجتماعي، وتسهم بشكل غير مباشر في الناتج القومي.

وتجدر الإشارة إلى انه لابد من الاهتمام والسعي لتطوير هذه النفقات بما يتوافق مع الأهداف المرسومة، في تقليل التفاوت وإعادة توزيع الدخل بين إفراد المجتمع، وذلك من اجل تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي، لان البعد الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير لما يتركه من اثأر على الواقع المعاش، يضاف إلى ذلك الإبعاد الأخرى التي رسخت وعمقت المشكلات التي يعيشها البلد، مثال ذلك انتشار الفقر والحرمان وما يعكسه ذلك من فروقات اجتماعية، التي تمثل بالا مساواة وانعدام العدالة من خلال سيطرت بعض الطبقات على مقدرات معينة على حساب فئات أخرى، مما أدى إلى انخفاض الدخل وانتشار الفقر، خاصة في المناطق الريفية، التي تعاني من الإهمال الكبير والذي أدى إلى الاختلال بين فئات المجتمع، بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي، الناتج عن ارتفاع هجرة الريف إلى المدن، وذلك نتيجة إهمال القطاع الزراعي والاعتماد على الموارد النفطية في الموازنة العامة للدولة، وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها العراق، إلا إن ظاهرة الفقر انتشرت بشكل كبير، وتشير الإحصائيات إلى نسبة الفقر التي بلغت 23% من السكان عام 2007(وزارة التخطيط، 2011 :27)، وهذا يعني عدم توفر المخصصات والإنفاق والدخل الكاف للإشباع الحاجات الضرورية، من المسكن والملبس والغذاء وغيرها من الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم وغيرها.

1- تحليل الواقع التعليمي في العراق:

يعد مؤشر التعليم من المؤشرات المهمة ذلك لان المستوى التعليمي يؤثر بشكل كبير على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تأثيره على البنية الفكرية للفرد والمجتمع، التي تؤدي بدورها إلى تغيير كثير من العادات والتقاليد، التي تقود إلى تطوير المجتمع، لان التعليم يعد من أهم الاحتياجات الأساسية للفرد، فضلا عن انه أساس التقدم في دول العالم الصناعية، وكذلك أساس الثورة الصناعية، بالإضافة إلى انه عنصر مهم من عناصر الإنتاج، إذ يتم من خلاله تحسين قدرة العامل وتطويرها، والاهتمام بالمعرفة والعلم بالتكنولوجيا التي أدت إلى تطوير الإنتاج والإنتاجية وتحسينها(وزارة التخطيط، 2009 :34)، وعرف التعليم على انه النشاط الإنساني الذي يهدف إلى تطوير قدرات الإنسان، وتزويده بالمعلومات والوسائل الاجتماعية، التي تؤهله للعمل بكفاءة في مجالات الإنتاج والتنظيم والإدارة، ومن هذا يتضح إن الهدف من التعليم هو تهيئة عنصر العمل ليكون كفوا في مجال الإنتاج، غير إن الاستثمار في التعليم يعد استثمار طويل الأجل، والغرض منه تحقيق عوائد مستقبلية، ويؤدي إلى زيادة الدخل واكتساب المعرفة والمهارات والتقنية ألحديثه، التي تساعد على التقدم والتطور مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية، وزيادة الدخل، ومن ثم ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي(الشواوره، 2005 :16)، كما

تجدر الإشارة إلى إن العراق كان يتميز بنظام تربوي يعد من أفضل الأنظمة التعليمية في الشرق الأوسط حتى عام 1980 منذ ذلك الوقت بدت المؤسسات التعليمية تعاني من تدهور بشكل مستمر ولاسيما خلال ربع القرن الماضي، وذلك بسبب نقص المخصصات المالية وهجرة الكفاءات كالأخصائيين والمدرسين وأساتذة الجامعات فضلا عن الحروب والعقوبات التي أدت إلى عدم القدرة في الحفاظ على المستويات التعليمية، كما إن اهتمام الدول النامية بالتعليم بدأ في نهاية النصف الأول من القرن الماضي، على الرغم من إن الدول الصناعية تجاوزت هذه المرحلة وبدأت بعملية البحث والتطوير، إذ أنها مرت بكثير من المراحل، حتى تمكنت من الوصول إلى هذه المرحلة في نهايات القرن التاسع عشر(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012 :131)، بينما الدول النامية لم تمر بهذه المراحل، وهو السبب في تخلفها، وجعل إمامها الكثير من اجل الوصول إلى مرحلة الرقي والتطور، إلا أنها في العقود الثلاثة الأخيرة بذلت جهودا كبير في مجال التعليم والتوسع فيه، حيث شهد هذا القطاع نمو كبير في جميع جوانبه من ناحية المعلمين والطلاب ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم إيصال التعليم إلى المناطق النائية في الريف، ودخلت خطط تطوير التعليم ضمن التخطيط المركزي للدول، فضلا عن تطوير مناهج الدراسة، لكي تتلاءم مع الطلب على التعليم، ولابد من السير الصحيح للفرد في المراحل الدراسية النظامية، التي يوضحها الشكل في أدناه حيث يبين الشكل(المراحل الدراسية النظامية وغير النظامية) (الشواوره، 2005 :16).

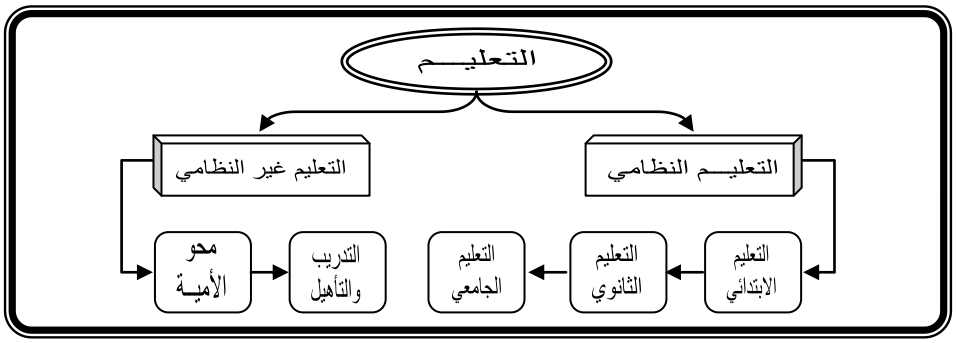

الشكل(1) مراحل التعليم النظامية وغير النظامية

المصدر: إعداد الباحثة

2- تحليل الواقع الصحي في العراق:

يعد القطاع الصحي احد مكونات القطاعات الاجتماعية، كما إن الهدف من تطوير هذا القطاع يعتبر من إحدى أهم الأهداف التي تسعى ألدوله له، وذلك لان الصحة هي جزء من المجتمع، بالإضافة إلى أن الإفراد الذين يمتازون بقلة الإصابة بالإمراض السارية تكون لهم القدرة الكبيرة في تكوين رأس المال البشري، فضلا عن وجود العديد من الدراسات التي تثبت وجود علاقة بين المستوى الصحي والتقدم الاقتصادي، ومن هذه الدراسات، الدراسة التي قام بها (p. Streeten) والذي بين إن الوضع الصحي المتطور له دور كبير في المجتمع، من خلال تأثيره في قدرة الفرد على تحمل زيادة عدد ساعات العمل، وكذلك قدرته في تحسين الإنتاج وجودته، لان زيادة الإنتاج يتطلب توفير السلامة النفسية والعقلية والبدنية للفرد، كذلك المحافظة على وضعه الصحي، كل هذا يأتي من خلال الإنفاق على القطاع الصحي وهو

الإنفاق الذي (www.usc.es/economet/eaaيعد جزءاً من الإنفاق الحكومي والمخصص من قبل موازنة الدولة

وتجدر الإشارة إلى إن المستوى الصحي المنخفض والمتدهور له اثأر سيئة منها(نجار، 1983 :356):

أولا:- انتشار الإمراض بين إفراد المجتمع والذي تؤدي إلى انخفاض عام في إنتاج السلع والخدمات.

ثانيا:- انخفاض الطاقة الإنتاجية للفرد العامل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل.

ثالثا:- سوء التغذية ونقص في إمكانيات التعليم والسكن والصحة.

3- تحليل الواقع الغذائي في العراق (البطاقة التموينية):

يعد نظام التوزيع الغذائي أو ما يسمى بنظام التموين إحدى أهم أنظمة الحماية التي تلجا إليها دول العالم لاسيما الدول النامية، على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من اجل توفير احتياجات إفراد المجتمع، من المواد الغذائية، ولاسيما في الحالات الطارئة، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والعقوبات الاقتصادية، ويعد نظام التوزيع الغذائي، جزء من الإعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة، المتمثلة بتقديم السلع والخدمات، إلى المواطنين وبأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية السائدة في الأسواق، وإن تجربة العراق مع البطاقة التموينية لم تكن حديثة العهد، وإنما تعود للعقد الرابع من القرن الماضي إي في زمن الاحتلال البريطاني للعراق، الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد على البطاقة التموينية وكان ذلك بتاريخ (1942/4/8)، في بغداد أولا ومن ثم بقية المدن العراقية، إذ قامت الحكومة بتوزيع كل من (السكر، الشاي، القهوة، الأقمشة، الطحين) وكل ذلك بأسعار مدعومة من قبلها(غالي، 2008: بدون رقم صفحة)، بينما النظام الحالي للبطاقة التموينية فقد بدء به العمل في أيلول 1990، نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وذلك اثر حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت، بالإضافة إلى إن ما يميز نظام التوزيع الغذائي إنه يشمل كل فرد من إفراد المجتمع دون التمييز بينهم، وبأسعار رمزيه، كما إن هذا التوزيع يتم شهريا، مما أدى ذلك إلى منع حدوث المجاعة للشعب العراق(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2008 :5)، غير إن اغلب المواد الغذائية للخمس السنوات الأولى بعد الحصار، يتم توفيرها من داخل العراق بالاعتماد على المنتج المحلي، ولاسيما الرز والطحين والزيوت، إما البقية يتم توفيرها عن طريق مبادلة المشتقات النفطية بالغذاء، ويتم ذلك عبر الحدود وبالأخص مع الأردن، ومع ذلك بقيت مفردات البطاقة التموينية لم تسد الحاجات الفعلية للسكان، وهذا يتضح من خلال الإمراض المنتشرة، لاسيما بين الأطفال، والذي كان سببه نقص ما يحصل عليه المواطنين من المواد الغذائية، بالإضافة إلى إن هناك العديد من الدعوات بإلغاء أو تخفيف العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي، حيث قدمت الأمم المتحدة اقتراح برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (986) لعام 1995، والذي طبق في مطلع عام 1996، إذ تم السماح للعراق بتصدير جزء من نفطه، مقابل توفير احتياجاته من المواد الغذائية، وتتم عمليات التعاقد والتجهيز تحت إشراف الأمم المتحدة، واستمر العمل لغاية2003/4/9، إي لغاية المدة التي تم بها احتلال العراق، وانهيار النظام، والتي كان من أثاره رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق(مشكور وآخرون، 2015 :8).

4- تحليل واقع نفقات العمل والشؤون الاجتماعية(الرعاية الاجتماعية – شبكة الحماية الاجتماعية):

بدء العمل والنشاط الاجتماعي في الثلاثينات من القرن الماضي، من خلال عمل تطوعي يتم عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة برعاية الأيتام والمعوقين، يتم تمويلها والإشراف عليها من قبل جمعية أهلية (إبراهيم، 2009 :111)، ثم أسست وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب القرار المرقم(59) لعام 1939، وهذه تمثل البداية الرسمية للعمل والنشاط الاجتماعي المنظم، غير إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تعد جزءاً من البنية المؤسسية للدولة، تهدف إلى تجسيد الحقوق الإنسانية، وذلك من اجل:

أ:- معالجة الفقر وتامين الحماية الاجتماعية.

ب:- مكافحة البطالة من خلال الضمان الاجتماعي، والتدريب، وتنمية الموارد البشرية.

ج:- إعانة الأسر والأطفال المعاقين والأرامل والمطلقات عن طريق الرعاية الاجتماعية.

ومن هنا أجرت العديد من البحوث والدراسات الخاصة بالمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، ومن نتائج هذه البحوث والدراسات حدوث تحولاً نوعياً للرعاية الاجتماعية، فقد صدر القانون المرقم 126 لعام 1980، الذي يعد من أهم القوانين المنظمة للرعاية الاجتماعية في العراق، إذ يؤكد هذا القانون على شمول جميع شرائح المجتمع ذوي الدخل المنخفض والذين يعانون من الفقر، كما يؤكد على التضامن الاجتماعي وتامين الرعاية الاجتماعية للمواطنين(أيوب، 2004 :159)، بالإضافة إلى ذلك تم تحديد كيفية تقديم الطلب وكذلك شروط الموافقة، من خلال الإجراءات الإدارية والتأكد من صحة مقدم الطلب وتوفر كامل الشروط المطلوبة، على إن يتم التقديم خلال مدة محددة عادة ما تكون شهر، وفي حالة رفض الطلب لأي سبب من الأسباب مثل عدم توفر احد الشروط المطلوبة، يتم إعادة تقديم الطلب بعد ستة أشهر من تاريخ رفض الطلب الأول من اجل إعادة النظر فيه مرة ثانية(الوقائع العراقية، 1982)، وتم تحديد الفئات المستحقة من الذين يعانون الفقر وذوي الدخل المنخفض وغيرهم مثل(الأرامل، المطلقات، اليتيم القاصر، العاجز عن العمل كليا لأسباب شيخوخة أو المرض أو الإعاقة، أسرة السجين إذا زاده حكمه عن سنة)(الوقائع العراقية، 1986)، غير إن الرعاية الاجتماعية التي تعد شبكة الحماية الاجتماعية إحدى الأقسام التي تشكلت بعد التدهور الذي تعرضت له حالها حال بقية المجالات نتيجة الاهتمام بجانب واحد إلا وهو دعم البطاقة التموينية التي شملت جميع الأسر دون التمييز، وعلى الرغم من محاولة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في توفير الحماية للأسر التي بدت تعاني من مشاكل كثيرة منها (صحية، بيئية، سكنية، اقتصادية)، عن طريق تقديم الرواتب لها، إلا أنها لم تكن كافية لأسباب عديدة أهمها التضخم، لذلك اهتمت الحكومة بمعالجة الفقر، كما تبنت إستراتيجية تخفيف الفقر، عن طريق إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية، واستنادا الى ماتقدم يمكن توضيح النفقات الاجتماعية ونسبتها من النفقات العامة وذلك من خلال بيانات الجدول الاتي:

جدول(1) النفقات الاجتماعية ونسبتها الى النفقات العامة في العراق

السنة	نفقات التربية والتعليم بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	نسبة نفقات التربية والتعليم إلى النفقات العامة% (2)	نفقات الصحة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (3)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى النفقات العامة% (4)	نفقات البطاقة التموينية (مليون دينار) (5)	نسبة الإنفاق على البطاقة التموينية إلى النفقات العامة% (6)	نفقات شبكة الحماية الاجتماعية (مليون دينار) (7)	نسبة الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية إلى النفقات العامة% (8)
2001	70801.2	0.34	4450324	**2.15**	-	-	-	-
2002	202792.7	0.73	6087935	**2.19**	-	-	-	-
2003	71598.5	0.078	317400	**0.34**	-	-	-	-
2004	1188839	0.35	1465658	**0.44**	6,000	17.8	-	-
2005	1612644	0.44	1537118	**0.43**	6,000	16.7	-	-
2006	1171395.0	0.22	3829167	**0.75**	45,00	8.8	500000	0.098
2007	1072503.1	0.20	4255886	**0.82**	39,00	7.5	810000	0.16
2008	2471368.4	0.41	10399590	**0.17**	6,985	11.6	812000	0.14
2009	2903445.9	0.42	12544803	**0.18**	42,00	6.1	807000	0.12
2010	3113806.0	0.37	13516344	**0.16**	35,00	4.1	861000	0.10
2011	3569343.9	0.33	1523854.3	**0.14**	35,00	3.2	890000	0.082
2012	4287804.8	0.41	1700517.7	**0.16**	4,000	3.8	959000	0.091
2013	4781762.5	0.45	1986272.9	**0.19**	-	-	-	-
2014	**4402581.1**	**0.53**	**1742873.6**	**0.21**	-	-	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على:

(1) وزارة المالية، الميزانية العامة، التقارير السنوية.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، تقارير الموازنة العامة.

(3) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسودة أولية لتقرير المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجمهورية العراق، ص36.

(4) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لأعوام متعددة.

(5) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2003-2014.

(6) النسب من اعداد الباحثة.

المبحث الثاني:- النمو الاقتصادي ومؤشراته في العراق

يعد النمو الاقتصادي إحدى أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقه، وذلك من اجل توفير كل مايحتاج المجتمع إليه من الغذاء والكساء والسكن والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية، بالإضافة إلى خدمات التعليم، وتقديم الرواتب التقاعدية وغيرها، ولهذا يعد النمو الاقتصادي، من أهم المؤشرات، التي تعبر عن المستوى المعيشي للمجتمع، ويمكن من خلاله، معرفة مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وإن الاقتصاديين استخدموا العديد من المؤشرات، التي تعبر عن النمو، وسيتم التركيز على بعض هذه المؤشرات الاقتصادية، من اجل معرفة مستوى النمو الاقتصادي في العراق، وكما يأتي:

المطلب الأول// الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المطلب الثاني// الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه.

المطلب الأول// الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقصد به قيمة السلع والخدمات النهائية، التي يتم إنتاجها داخل البلد، خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل الإنتاج من السلع والخدمات للدولة(الجلاج، 2011 :74)، لذلك يعد من أهم المؤشرات، التي تعبر عن النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدامه، مع المؤشرات الأخرى في رسم السياسات الاقتصادية للبلد، ويعتمد النمو الاقتصادي لبلد ما على ما يمتلكه من طاقات إنتاجية ومادية وبشرية، وما يحدثه من تغيير في كل من مكونات ناتجة المحلي الإجمالي حسب القطاعات، وفي حصة نصيب الفرد من ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فقد اهتمت كثير من الأدبيات بهذا المؤشر باعتباره مؤشرا تنمويا، يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى إن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا يعبر عن الهدف الحقيقي، المتمثل برفع المستوى المعيشي للإفراد، إي إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليس بالضرورة إن يؤدي إلى الزيادة الحقيقية في المستوى المعيشي للإفراد، وفيما يخص النمو الاقتصادي، فهو عبارة عن الزيادة التي تحصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال مدة زمنية معينة، لان هذه الزيادة تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للإفراد، في حالة عدم حصول إي مشكلة تمنع ذلك مثل التضخم، واختلال موازين المدفوعات(عطية، 2003 :11)، ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر في العراق، من خلال معطيات الجدول(2) الذي يشير إلى تفاوت معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت حصة الفرد (1746.4) إلف دينار في عام 2001، في حين انخفضت هذه الحصة إلى (15787.1) إلف دينار عام 2002، وبمعدل نمو سالب بلغ (9.64%-)، واستمر بالانخفاض المتذبذب حتى بلغ (1777.5) إلف دينار عام 2010، وبمعدل نمو بلغ (4.29%)، وبعد ذلك اخذ بالارتفاع إلى (2158.9) إلف دينار عام 2013، وبمعدل نمو (8.03%)، إلا انه انخفض إلى (2089.4) إلف دينار، وبمعدل نمو (3.22%) في عام 2014، والجدول الأتي يوضح ذلك:

جدول (2) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) للمدة 2001 – 2014 (إلف دينار) (1988= 100)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(إلف دينار)	معدل النمو السنوي(%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عدا النفط(إلف دينار)	معدل النمو السنوي(%)
2001	1746.4	....	0.72	.....
2002	1578.1	-9.64	0.71	-1.34
2003	1024.6	-35.07	0.50	-29.56
2004	1533.1	49.63	0.80	60
2005	1553.4	1.32	0.90	12.5
2006	1660.9	6.92	1.00	11.11
2007	1634.3	-1.60	0.93	-7
2008	1621.4	-0.79	0.72	-22.58
2009	1704.4	5.12	1.00	38.89
2010	1777.5	4.29	1.00	0.0
2011	1909.2	7.41	0.87	-13
2012	2062.6	8.03	1.2	37.93
2013	2158.9	4.67	1.3	8.33
2014	2089.4	-3.22	1.2	-7.69

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، تقارير الموازنة العامة، لسنوات متفرقة.

استخرجت معدلات النمو السنوية على وفق الصيغة الآتية : –

$$r = \frac{Qn - Q0}{Q0} \times 100$$

إذ أن :

r : معدل النمو السنوي

Qn: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة المقارنة.

Q0: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي عدا النفط، فقد بلغ (0.72) إلف دينار عام 2001، وانخفض إلى (0.71) إلف دينار في عام 2002، وبمعدل نمو سالب بلغ (1.34%–)، إلا إن هذه الحصة ارتفعت عام 2004 إلى (0.80) وبمعدل نمو (60%)، واستمر بالارتفاع حتى عام 2006 بلغ (1.00) وبمعدل نمو (11.11%)، إلا انه انخفض خلال الأعوام 2007، 2008 إلى (0.93) إلف دينار، (0.72) إلف دينار، وبمعدل نمو سالب (7%–)، (22.58–) على التوالي، ومن ثم عاد بالارتفاع خلال 2009، 2010 إذ بلغ (1.00)، (1.00) وبمعدل نمو (38.89%)، (0.0%)، على التوالي، لكنها انخفضت في عام 2011 إلى (0.87)، وبمعدل نمو سالب (13%–)، ثم ارتفعت خلال الأعوام 2012 و2013 إلى (1.2) و(1.3) وبمعدل نمو (37.93%) و(8.33%) على التوالي، غير إن هذه الحصة انخفضت في عام 2014 إلى (1.2)، وبمعدل نمو سالب بلغ (7.69%–).

مما سبق يتضح إن معدلات النمو السنوي اتسمت بطابع غير مستقر، بالإضافة إلى نمو الاقتصاد بشكل تدريجي، وهذا لا يعني تحقق تحسن في المستوى المعيشي للإفراد، وذلك بسبب تدهور البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم وغيرها.

المطلب الثاني// الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه:

يعد الدخل القومي مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي، الذي حضا بأهمية كبيرة من قبل الاقتصاديين، فضلا عن إن الدخل القومي يعبر عن القدرة الاقتصادية للدولة، من خلال دعمها لقواتها العسكرية، بالإضافة إلى قدرتها التفاوضية في علاقاتها الدولية المختلفة، غير إن الزيادة التي تحصل في الدخل القومي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تعبر عن النمو الاقتصادي، كما إن تحقيق النمو الاقتصادي، ليس الغرض منه تحقيق زيادة في الدخل القومي فحسب، وإنما يراد به حسن توزيع الدخل بين الإفراد، لأنه في كثير من الأحيان عندما تتحقق زيادة في الدخل القومي، لا تكون هذه الزيادة مصاحبة بزيادة مماثلة في دخل معظم الإفراد، مما يتسبب ذلك في سخط المجتمع بدلا من رفاهيته.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي شملت البلدان النامية إن تحقيق النمو الاقتصادي أدى إلى حدوث تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول، فضلا عن إن ليس هناك ما يبرر الاعتقاد القائل إن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى تحسن ظروف المجتمع، بل قد يؤدي إلى العكس من ذلك لان خلال عملية النمو، يحدث تراجع للعديد من الفئات الفقيرة، ليس في حصصها النسبية من الدخول فقط، وإنما في المستويات المطلقة لدخولها، ومن بيانات الجدول (22) الذي يوضح الدخل القومي (بالأسعار الجارية والثابتة)، خلال مدة الدراسة (2001-2014)، يتضح بان الدخل القومي متفاوتا بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدتها، حيث بلغ الدخل القومي بالأسعار الثابتة (32043.92233) مليون دينار عام 2001، إلا انه انخفض إلى (25354.40185)،(14191.10026) مليون دينار خلال الأعوام 2002،2003 على التوالي، ثم عاوده بالارتفاع إلى (20385.1335)، (20871.27308) مليون دينار في الأعوام 2004، 2005 على التوالي، إلا إن هذا الارتفاع لم يستمر إذ حقق انخفاضا خلال الأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، وبمبلغ (17684.97969)، (15837.9851)، (2274.57081)، (1998.734416) مليون دينار، غير إن أخذه بالارتفاع التدريجي من عام 2010 وبمبلغ (2328.529154) مليون دينار إلى (252155.8597) مليون دينار في عام 2014، وكما هو واضح في الجدول الأتي:

جدول(3) الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد (بالأسعار الجارية والثابتة) للمدة 2001 – 2014 (100=1988)

البيان السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2)	الدخل القومي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (3)	عدد السكان- مليون نسمة (4)	متوسط دخل الفرد (بالأسعار الجارية) (ألف دينار) (5)	متوسط دخل الفرد (بالأسعار الثابتة) (ألف دينار) (6)
2001	36,726,500,7	114613	32043.92233	24.813	1480131.411	1291.41669
2002	34,677,722,5	136772	25354.40185	25.565	1356453.061	991.7622472
2003	25,728,748,6	181302	14191.10026	26.340	976793.7965	538.766145
2004	46,923,315,7	230184	20385.1335	27.139	1728999.436	751.1379749
2005	65,798,566,8	315259	20871.27308	27.963	2353058.213	746.3889096
2006	85,431,538,8	483074	17684.97969	28.810	2965343.242	613.8486529
2007	100,100,816,6	632030	15837.9851	29.682	3372441.769	533.5888788
2008	14,764,125,4	649095	2274.57081	31.895	462897.8022	71.31433798
2009	12,606,277,8	630713	1998.734416	32.105	392657.7729	62.25617243
2010	15,141,610,1	650265	2328.529154	32.489	466053.4365	71.67130887
2011	192,237,070,3	13200.1	1456330.409	33.338	5766304.826	43683.79654
2012	227,221,851,2	14000.1	1623001.63	34.035	6676123.144	47686.25327
2013	241,289,511,4	14336	16831.02061	35.057	6882776.946	480.1044188
2014	36,726,500,7	14565	252155.8579	34.812	1054995.424	7243.360275

المصدر :العمود4,2,1:جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

العمود6,5,3: استخرج من قبل الباحثة.

وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فهو يعد من أهم الأهداف، التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه، وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي للإفراد، فضلا عن ذلك إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، يعد احد المؤشرات التي تعبر عن التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويتضح من خلال الجدول السابق إن زيادة السكان أكثر من الزيادة الحاصلة في الدخل القومي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومن بيانات الجدول(22) يتضح إن نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة بلغ عام 2001 (1291.41669) الف دينار، إلا انه انخفض خلال الاعوام 2002، 2003، الى (991.7622472)، (538.766145) الف دينار على التوالي، وبعد احداث 2003 السياسية والاقتصادية، عاوده بالارتفاع الى (751.1379749) الف دينار عام 2004، ثم انخفض الى (746.3889096) الف دينار، (613.8486529) الف دينار، (533.5868788) الف دينار، (71.31433798)، (62.25617243) الف دينار، للأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، على التوالي، ثم اخذ بالارتفاع الى (71.67130887) الف دينار في عام 2010، واستمر بالارتفاع الى (7243.360275) الف دينار عام 2014.

مما سبق يتضح ان النمو الاقتصادي يتأثر ايجابيا عند تحسن نصيب الفرد من الدخل القومي، غير إن هناك اتفاقاً كبيراً بين الاقتصاديين، على ان زيادة النفقات العامة الموجهة للقطاعات الاجتماعية، سواء كانت موجهة نحو التعليم، أم الصحة، أم البطاقة التموينية، أم في إي مجال اخر، فإنها تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق تكافئ الدخل.

المبحث الثالث:- بناء النموذج القياسي وتوصيفه:

المطلب الاول:- بناء النموذج القياسي:

تعد النماذج القياسية أسلوبا يستخدم للوصول إلى تقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية والمالية، وان عملية إعداد النموذج تمر بعدة مراحل أهمها ما يأتي:

أولا- وصف متغيرات النموذج:

يحتوي النموذج على متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، وتأخذ هذه المتغيرات الصيغة الدالية الآتية:

$$Yi= f(xi, ui)$$

حيث إن:

Y: تمثل المتغير التابع الذي يشير إلى النمو الاقتصادي.

i: تمثل عدد المتغيرات التابعة، التي هي أربعة متغيرات

Y_1: تمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

Y_2: تمثل الدخل القومي (NI).

Y_3: تمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ANI).

Y_4: تمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (ANI)

X: تمثل المتغير المستقل الذي يشير إلى النفقات الاجتماعية.

I: تمثل عدد المتغيرات المستقلة والتي هي أربعة متغيرات.

X_1: تمثل نفقات التربية والتعليم.

X_2: تمثل نفقات الصحة.

X_3: تمثل نفقات البطاقة التموينية.

X_4: تمثل نفقات شبكة الحماية الاجتماعية.

Ui: تمثل مجموعة المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها بنظر الاعتبار في هذا النموذج كمتغيرات مستقلة.

يمكن تحويل الصيغة الدالية أعلاه إلى أربعة معادلات رياضية رئيسية مكونة للنموذج القياسي للدراسة:

$$y_1= a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+U_1 \ldots\ldots(1)$$

$$y_2= a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+U_2 \ldots\ldots(2)$$

$$Y_3= a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+U_3 \ldots\ldots(3)$$

$$Y_4= a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+U_4 \ldots\ldots(4)$$

حيث إن:

a_0: تمثل المقطع الثابت، وهي نقطة تقاطع خط الاتجاه العام مع المحور العمودي، وبعدها عن نقطة الأصل.

a_1, a_2, a_3, a_4: تمثل ميل خط الاتجاه العام.

ثانيا- مصادر متغيرات النموذج:

تم الحصول على بيانات سنوية لمتغيرات النمو الاقتصادي (التابع)، التي هي: الناتج المحلي الإجمالي(y_1)، الدخل القومي (y_2)، متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (y_3)، ومتوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي (y_4)، من المصادر الآتية:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ودائرة الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، النشرات الاقتصادية.

إما المتغيرات المكونة للنفقات الاجتماعية، التي هي: نفقات التربية والتعليم (x_1)، النفقات الصحية (x_2)، نفقات البطاقة التموينية(x_3)، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4).

فان مصادر بياناتها تتكون من الأتي:

- وزارة المالية، الموازنة العامة، التقارير السنوية.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية.

المطلب الثاني:- اختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي:

إن عملية تقدير قوة العلاقة بين النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي وطبيعة إشارتها، تحتاج إلى تقدير معامل الارتباط الخطي البسيط(ارتباط بيرسون)، ومن ثم إلى استخراج اختبار(t)، لتقدير درجة معنوية بين هذه العلاقات وكما يأتي:

اولا:- اختبار علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي:

تشير التقديرات الواردة في الجدول (23) إلى إن هناك علاقة ارتباط موجبة ومقبولة بين كل من نفقات التربية والتعليم ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية كمتغيرين مستقلين وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط (0.59) بين نفقات التربية والتعليم والناتج المحلي الإجمالي، ووصل معامل الارتباط إلى (0.55) بين نفقات شبكة الحماية الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة ارتباط سالبة ومقبولة بين النفقات الصحية وبين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.52)، علاقة ارتباط سالبة ولكنها ضعيفة بين البطاقة التموينية والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط (-0.0.9)، وهذه العلاقة السالبة يمكن إيعازها إلى إن معظم مكونات الصحة والبطاقة التموينية يتم الحصول عليها من الخارج عن طريق الاستيراد، وبالتالي فان هذه النفقات تعني نقل جزء من الأموال العامة إلى الخارج، ومن ثم توليد طلبا في السوق الأجنبية، وليس في السوق الداخلية العراقية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

وإن نتائج التقديرات الواردة في الجدول (4) تظهر أيضا إن قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمة (t) ألجدوليه عند مستوى معنوية (0.05) ولجميع التقديرات، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة بين متغيرات النفقات الاجتماعية وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يمكن إن يعزى إلى قلة ما يخصص من الموازنة العامة إلى كل من التربية والتعليم والصحة والبطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية مقارنة بما يخصص إلى المكونات الأخرى للموازنة العامة، إضافة إلى عدم التأكد من إنفاق جميع هذه الأموال المتواضعة بالكامل على هذه الأوجه المهمة المكونة للنفقات الاجتماعية.

الجدول(4) معامل الارتباط واختبار (t) بين متغيرات النفقات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي

ت	الإبعاد المستقلة	الناتج المحلي		
		معامل الارتباط	Tالمحسوبة	Tألجدوليه
1	نفقات التربية والتعليم	0.59	1.66	1.943
2	النفقات الصحية	-0.52	-1.37	
3	نفقات البطاقة التموينية	-0.09	-0.24	
5	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية	0.55	1.47	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.v.20.

ثانيا:- اختبار علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية والدخل القومي:

تظهر نتائج التقديرات الواردة في الجدول(5) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بين مكونين من مكونات النفقات الاجتماعية وهما نفقات التربية والتعليم ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية مع الدخل القومي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.43) بين التربية والتعليم من جهة والدخل القومي من جهة أخرى، ووصل معامل الارتباط إلى(0.34) بين شبكة الحماية الاجتماعية والدخل القومي، وهذا يعني إن زيادة كل من هذين المتغيرين يقودان إلى زيادة متواضعة جدا في الدخل القومي، كذلك عرضت التقديرات إن هناك علاقة ارتباط سالبة وقوية بين النفقات الصحية والدخل القومي، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.90-)، وعلاقة ارتباط سالبة وضعيفة بين نفقات البطاقة التموينية والدخل القومي، إذ وصل معامل الارتباط بينهما (0.40-)، وهذا يؤكد حقيقة النتائج الموجودة في الجدول (4)، لان الدخل القومي يساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي، يضاف إليه صافي عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى الداخل(العوائد المحولة من الخارج إلى الداخل – العوائد المحولة من الداخل إلى الخارج)، فإذا كان هذا الصافي موجبا فهذا يعني إن الدخل القومي اكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا كان يساوي صفرا أو قيمة سالبه فان الدخل القومي يساوي أو اقل من الناتج المحلي الإجمالي.

وعند متابعة البيانات يتبين إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي اكبر من قيمة الدخل القومي لجميع سنوات الدراسة (2001-2014)، وهذا يعني إن دخول الأجانب الموجودين في العراق والمحولة إلى الخارج هي اكبر من دخول العراقيين الموجودين في الخارج والمحولة إلى الداخل، إي إن صافي عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى العراق سالبة خلال فترة الدراسة.

كما إن اختبار (t) يظهر جميع علاقات الارتباط بين متغيرات النفقات الاجتماعية مع متغير الدخل القومي هي غير معنوية عند مستوى (0.05)، باستثناء علاقة النفقات الصحية مع الدخل القومي، حيث

أظهرت التقديرات إن قيمة (t) المحسوبة تساوي (4.72-) وهي اكبر من قيمة (t) الجدوليه البالغة (1.943)، وهذا يعني إن هناك دوراً سلبياً للنفقات الصحية في الدخل القومي، حيث إن زيادتها تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وهذا يمكن إن يعزى إلى إن الكثير من النفقات العامة التي صرفة على إقامة المؤسسات الصحية وصيانتها وإدامتها كانت مبالغ فيها، وكذلك المبالغ التي صرفة على المستلزمات الصحية من أجهزة ومعدات طبية وأدوية لم يتم استخدامها بشكل صحيح وسليم، أو أنها لم تكن ذات جودة عالية فجاءت نتائج سلبية على الدخل القومي.

جدول (5) معامل الارتباط واختبار (t) بين متغيرات النفقات الاجتماعية والدخل القومي

ت	الإبعاد المستقلة	الدخل القومي		
		معامل الارتباط	Tالمحسوبة	Tالجدولية
1	نفقات التربية والتعليم	0.43	1.05	1.943
2	النفقات الصحية	-0.90	-4.72	
3	نفقات البطاقة التموينية	-0.41	-1.01	
5	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية	0.34	0.82	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.v.20.

ثالثا:- اختبار علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تبين نتائج التقديرات الواردة في الجدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومقبولة بين كل من نفقات التربية والتعليم ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.53) و(0.49) على التوالي، وهذا يعني إن زيادة النفقات الاجتماعية على كل من التربية والتعليم وشبكة الحماية الاجتماعية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تنطبق مع المنطق الاقتصادي.

إما علاقة الارتباط بين باقي مكونات النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت سالبة لكنها مقبولة القوة بين النفقات الصحية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت(0.54-)، وكانت العلاقة ضعيفة بالإضافة إلى أنها سالبة بين نفقات البطاقة التموينية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت إلى (0.08-)، وهذا يعني إن الزيادة في النفقات الاجتماعية على كل من الصحة والبطاقة التموينية يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خلاف للمنطق الاقتصادي، وذلك يمكن إن يعود إلى تواضع نسبة هذه النفقات الاجتماعية، وكذلك عدم وصولها إلى مستحقيها الحقيقيين من إفراد المجتمع العراقي، خاصة إذا ما تبين إن معظم الرسوم الصحية، وإثمان المواد الغذائية الداخلة في البطاقة التموينية هي واحدة يدفعها الجميع دون تميز بين الفقراء وذوي الدخول المحدودة، وبين الأغنياء وذوي الدخول العالية، إضافة إلى تدني جودة الخدمات الصحية المقدمة، والى عدم صلاحية بعض المواد الغذائية الموزعة في البطاقة التموينية، وعدم انتظام تسليمها إلى المواطنين، ومن ثم فان هذه الخدمات سواء أكانت صحية أم على شكل البطاقة التموينية لا تتناسب مع حجم النفقات الاجتماعية المخصصة لهما، مما يؤدي إلى وجود هذه العلاقة السالبة بينها وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إما اختبار (t) فيظهر إن قيمة (t) المحسوبة للعلاقات الأربعة الواردة في الجدول (6)، تساوي (1.38)، (1.45-)، (0.169-)، و(1.28) على التوالي، وهي جميعها اقل من قيمة (t) ألجدوليه البالغة(1.943)، وهذا يعني إن هذه العلاقات هي غير معنوية عند مستوى(0.05).

الجدول(6) معامل الارتباط واختبار(t) بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ت	الإبعاد المستقلة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي		
		معامل الارتباط	Tالمحسوبة	Tألجدوليه
1	نفقات التربية والتعليم	0.53	1.38	1.943
2	النفقات الصحية	-0.54	-1.45	
3	نفقات البطاقة التموينية	-0.08	-0.169	
5	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية	0.49	1.28	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.v.20.

رابعا:- اختبار علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الدخل القومي:

تعرض نتائج التقديرات الواردة في الجدول (7) إن هناك علاقة ارتباط موجبة وضعيفة بلغت (0.36) و(0.29) بين نفقات التربية والتعليم ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية من جهة ونصيب الفرد من الدخل القومي من جهة ثانية على التوالي، وهذه العلاقة الموجبة تنطبق مع المنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة النفقات الاجتماعية على كل من التربية والتعليم وشبكة الحماية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، إما ضعف هذه العلاقة فان ذلك يعزى إلى قلت فاعلية ودور هذه النفقات الاجتماعية في نصيب الفرد من الدخل القومي.

وإن التقديرات أظهرت إن نصيب الفرد من الدخل القومي يرتبط بعلاقة سالبة وقوية مع النفقات الصحية وبعلاقة سالبة ولكنها ضعيفة مع نفقات البطاقة التموينية، وهذه العلاقة السالبة لا تتناسب مع المنطق الاقتصادي، إي إن زيادة النفقات الاجتماعية على الصحة والبطاقة التموينية لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وإنما تؤدي إلى انخفاضه، هذا يعني إن هناك تراجعاً في هذين المكونين من النفقات الاجتماعية مقارنة بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يمكن إن يعود إلى قلة ما يخصص من الموازنة العامة على هذه النفقات المهمة والى الفساد الإداري والمالي، كذلك سوء بعض الخدمات العامة الصحية المقدمة، وعدم جودة بعض مفردات البطاقة التموينية وغيرها من الأسباب.

إما اختبار(t) فيظهر إن قيمة (t) المحسوبة ولجميع المتغيرات كانت اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.943)، باستثناء قيمة (t) المحسوبة للعلاقة بين النفقات الصحية ونصيب الفرد من الدخل القومي، التي وصلت إلى (5.69) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.943)، وهذا يفسر إن علاقة جميع مكونات النفقات الاجتماعية مع نصيب الفرد من الدخل القومي غير معنوية ماعدا علاقة النفقات العامة الصحية مع نصيب الفرد من الدخل القومي كانت معنوية عند مستوى (0.05)، وكما في الجدول(7).

الجدول (7) معامل الارتباط واختبار (t) بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الدخل القومي

ت	الإبعاد المستقلة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي		
		معامل الارتباط	Tالمحسوبة	Tألجدوليه
1	نفقات التربية والتعليم	0.36	0.85	1.943
2	النفقات الصحية	-0.93	-5.69	
3	نفقات البطاقة التموينية	-0.42	-1.03	
5	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية	0.29	0.66	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.v.20.

مما تقدم من تقديرات وتحليل يتبين إن متغيرات النفقات الاجتماعية ترتبط بعلاقة متباينة مع متغيرات النمو الاقتصادي، حيث إن هناك متغيرين من متغيرات النفقات الاجتماعية، وهما نفقات التربية والتعليم(x_1)، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية(x_4)، يرتبطان بعلاقة موجبة ومقبولة القوة، وغير معنوية إحصائيا مع متغيرين من متغيرات النمو الاقتصادي، وهما: الناتج المحلي الإجمالي(y_1)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(y_3)، ويرتبطان بعلاقة أيضا موجبة، ولكنها ضعيفة القوة، وأيضا غير معنويا إحصائيا مع المتغيرين الآخرين من متغيرات النمو الاقتصادي، وهما الدخل القومي(y_1)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(y_4).

إما المتغيرين الآخرين من متغيرات النفقات الاجتماعية، وهما النفقات الصحية(x_2)، ونفقات البطاقة التموينية(x_3)، فأنهما يرتبطان بعلاقة سالبة مع كل متغيرات النمو الاقتصادي (y_1,y_2,y_3,y_4)، ولكن هذه العلاقة السالبة تكون مقبولة القوة وغير معنوية، بين النفقات الصحية(x_2) مع كل من الناتج المحلي الإجمالي(y_1)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(y_3)، وتكون قوية جدا ومعنوية إحصائيا مع الدخل القومي(y_2)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(y_4).

إما نفقات البطاقة التموينية، فأنها ترتبط بعلاقة ضعيفة القوة وغير معنوية إحصائيا مع كل متغيرات النمو الاقتصادي (y_1,y_2,y_3,y_4).

المطلب الثالث:- اختبار وتحليل اثر متغيرات النفقات الاجتماعية في النمو الاقتصادي

إن عملية تشخيص اثر المتغيرات المستقلة، التي هي متغيرات النفقات الاجتماعية (xi)، في المتغيرات التابعة، التي هي متغيرات النمو الاقتصادي (yi)، تتطلب استخدام نموذج الانحدار المتعدد، ولتحديد درجة هذا الأثر فقد تم استعمال معامل التحديد (R square)، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R square)، ولتقدير درجة معنوية النموذج فقد تم اختبار (F)، ولتقدير مستوى معنوية كل متغير في النموذج تم اعتماد اختبار (t)، وكما يأتي:

اولا:- اختبار وتحليل اثر متغيرات النفقات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من معادلة الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي (y_1) التي هي:

$$Y_1= 50590818.36 + 0.40x_1 - 0.57x_2 + 0.20x_3 + 0.29x_4 \quad .....(1)$$

إن قيمة الحد الثابت (a_0) بلغت (50590818.36) وهذا يعني ان هناك قيمة للناتج المحلي الإجمالي (y_1) مقدارها (50590818.36) دينار، حتى عندما تكون قيم جميع متغيرات النفقات الاجتماعية (x_1,

x_2, x_3, x_4)، تساوي صفرا، إما قيم الميول الحدية لمتغيرات النفقات الاجتماعية ($ai= 1,2,3,4$)، فإنها كانت كما يأتي:

- الميل الحدي لنفقات التربية والتعليم (x_1) = a_1 = (0.40)، يعني ذلك إن زيادة نفقات التربية والتعليم (x_1) بمقدار (1) دينار، سيؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار (1.40) دينار.
- الميل الحدي للنفقات الصحية (x_2) =a_2 = (−0.57)، يشير ذلك إن زيادة النفقات الصحية (x_2) بمقدار (1) دينار، سيقود إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.57) دينار.
- الميل الحدي لنفقات البطاقة التموينية (x_3) = a_3 =(0.20)، يظهر ذلك إن زيادة نفقات البطاقة التموينية (x_3) بمقدار (1) دينار، سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.20) دينار.
- الميل الحدي لنفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4) = a_4 =(0.29)، يعرض ذلك إن زيادة نفقات شبكة الحماية الاجتماعية بمقدار(1) دينار، سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.29) دينار.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول (8) إن قيمة (F) المحسوبة، التي تساوي (1.07) وهي اقل من قيمة (F) ألجدوليه، البالغة (6.94)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني إن منحنى الانحدار غير كاف لوصف العلاقة بين المتغير (Y_1) والمتغيرات (X_1,X_2,X_3,X_4).

كذلك تظهر التقديرات إن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0. 64, −1.37, 0.46, 0.46) لمتغيرات النفقات الاجتماعية (x_1, x_2, x_3, x_4) على التوالي، هي اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.94)، وهذا يعني إن هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا عند مستوى (0.05).

إما اختبار معامل التحديد (R^2)، فان قيمته بلغت (0.68) الذي يشير إلى إن متغيرات النفقات الاجتماعية (x_1, x_2, x_3, x_4) نستطيع تفسير (68%) من التباين الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (y_1)، وان (32%) من التباين الموجود في الناتج المحلي الإجمالي (y_1) تعود إلى متغيرات غير داخلة في النموذج، إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول(8) معاملات العلاقة بين متغيرات النفقات الاجتماعية والناتج المحلي الاجمالي(y_1)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	T ألجدوليه
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (a_0)	-50590818.36	250347107.32		-0.20	1.943
نفقات التربية والتعليم (x_1)	26.91	41.93	.40	0.64	
النفقات الصحية (x_2)	-8.80	6.41	-.57	-1.37	
نفقات البطاقة التموينية (x_3)	12857.50	28021.85	.20	0.46	
نفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4)	157.73	342.85	.29	0.46	
معامل التحديد R^2	0.68				
معامل التحديد المعدل R^2	0.04				
قيمة F المحسوبة	1.07				
قيمة F ألجدوليه	6.94				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانيا:- اختبار وتحليل اثر متغيرات النفقات الاجتماعية في الدخل القومي:

يتبين من معادلة الانحدار المتعدد للدخل القومي (y_2) التي هي:

$$Y_2 = 227.62 + 0.31x_1 - 0.87x_2 - 0.10x_3 + 0.10x_4 \ldots..(2)$$

إن قيمة الحد الثابت (a_0) بلغت (227.62)، الذي يعني إن هناك قيمة للدخل القومي (y_2) مقدارها (227.62) دينار، حتى عندما تكون قيم جميع متغيرات النفقات الاجتماعية (X_1,X_2,X_3,X_4) تساوي صفرا، إما قيم الميول الحدية لمتغيرات النفقات الاجتماعية (ai= 1,2,3,4)، فإنها كانت كما يأتي:

- الميل الحدي لنفقات التربية والتعليم (x_1) = a_1 = (0.31)، يعني ذلك إن زيادة نفقات التربية والتعليم (x_1) بمقدار (1) دينار، سيؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار (1.31) دينار.
- الميل الحدي للنفقات الصحية (x_2) = a_2 = (-0.87)، يشير إلى إن زيادة النفقات الصحية (x_2) بمقدار (1) دينار، سيؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي بمقدار (1.87) دينار.
- الميل الحدي لنفقات البطاقة التموينية (x_3) = a_3 = (-0.10)، يظهر ذلك إن زيادة نفقات البطاقة التموينية (x_3) بمقدار (1) دينار سيعمل على انخفاض الدخل القومي بمقدار (1.10) دينار.
- الميل الحدي لنفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4) = a_4 = (0.10)، يشير إلى إن زيادة نفقات شبكة الحماية الاجتماعية بمقدار (1) دينار سيؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار (1.10) دينار.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول (28)، إن قيمة (F) المحسوبة، التي تساوي (99.74) هي اكبر من قيمة (F) ألجدوليه البالغة (6.94)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني إن منحنى الانحدار المتعدد كاف لوصف العلاقة بين المتغير (y2) والمتغيرات (X1,X2,X3,X4).

كذلك تظهر التقديرات وان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (3.93)، و(-16.79) للمتغيرين نفقات التربية والتعليم (x1) والنفقات الصحية (x2) على التوالي، وهذا يعني إن هذين المتغيرين يتمتعان بمعنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، إما المتغيرين الأخيرين وهما نفقات البطاقة التموينية (x3)، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x4)، فان قيمة (t) المحسوبة كانت تساوي (-1.88)، و(1.29) على التوالي، وهي اقل من قيمة (t) ألجدوليه والبالغة (1.943)، الذي يعني إن هذين المتغيرين لا يتمتعان بمعنوية إحصائية عند مستوى (0.05).

إما اختبار معامل التحديد (R2)، فان قيمته بلغت (0.99)، الذي يشير إلى إن متغيرات النفقات الاجتماعية (X1,X2,X3,X4) تستطيع تفسير (99%) من التباين الحاصل في الدخل القومي (y2)، وان (01%) من التباين الموجود في الدخل القومي (y2) تعود إلى متغيرات غير داخلة في النموذج، وهذا مؤشر جيد جدا يدل على قوة الانحدار هذا، إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (9) معاملات العلاقة بين متغيرات النفقات الاجتماعية والدخل القومي (y_2)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	T ألجدوليه
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (a_0)	227.62	58		3.35	1.943
نفقات التربية والتعليم (x_1)	-148.72	9	.31	3.93	
النفقات الصحية (x_2)	-72859.33	38712	-.87	-16.79	
نفقات البطاقة التموينية (x_3)	612.91	474	-.10	-1.88	
نفقات شبكة الحماية الاجتماعية(x_4)	227.62	58	.10	1.29	
معامل التحديد R^2	0.99				
معامل التحديد المعدل R^2	0.98				
قيمة F المحسوبة	99.74				
قيمة F ألجدوليه	6.94				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثالثا:- اختبار وتحليل اثر متغيرات النفقات الاجتماعية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(y3):

يتضح من معادلة الانحدار المتعدد لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(y_3) التي هي:

$$Y_3 = -847558.69 + 0.33x_1 - 0.60x_2 + 0.21x_3 + 0.29x_4 \quad .....(3)$$

إن قيمة الحد الثابت (a0) بلغت (847558.69-) وهذا يعني إن هناك قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y3) مقدارها (847558.69-) دينار، حتى عندما تكون قيمة جميع متغيرات النفقات الاجتماعية(X1,X2,X3,X4) تساوي صفرا، إما قيم الميول الحدية لمتغيرات النفقات الاجتماعية (ai= 1,2,3,4)، فإنها كانت كما يأتي:

- الميل الحدي لنفقات التربية والتعليم (x_1) = a = (0.33)، يعني ذلك إن زيادة نفقات التربية والتعليم (x_1) بمقدار (1) دينار سيؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y_3) بمقدار (1.33) دينار.
- الميل الحدي للنفقات الصحية (x_2) = a_1 = (0.60-)، يشير ذلك إلى إن زيادة النفقات الصحية (x_2) بمقدار (1) دينار سيؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y_3) بمقدار (1.60) دينار.
- الميل الحدي لنفقات البطاقة التموينية (x_3) = a_3 = (0.21)، يظهر ذلك إن زيادة نفقات البطاقة التموينية (x_3) بمقدار (1) دينار، سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.21) دينار.
- الميل الحدي لنفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4) = a_4 = (0.29)، يعرض ذلك إن زيادة نفقات شبكة الحماية الاجتماعية بمقدار (1) دينار سيؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.29) دينار.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول (29) إن قيمة (F) المحسوبة التي تساوي (0.85) هي اقل من قيمة (F) ألجدوليه البالغة (6.94)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني إن منحنى الانحدار غير كاف لوصف العلاقة بين المتغير (y3) والمتغيرات (X1,X2,X3,X4).

كذلك تظهر التقديرات إن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.43, 0.45, −1.33, 0.49) لمتغيرات النفقات الاجتماعية (X1,X2,X3,X4) على التوالي، هي اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.943)، وهذا يعني إن هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا عند مستوى (0.05).

إما اختبار معامل التحديد (R2)، فان قيمة بلغت (0.63) الذي يشير إلى إن متغيرات النفقات الاجتماعية (X1,X2,X3,X4) تستطيع تفسير (63%) من التباين الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (y3)، وان (37%) من التباين الموجود في الناتج المحلي الإجمالي (y3) تعود إلى متغيرات غير داخله في النموذج، إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (10) معاملات العلاقة بين متغيرات النفقات الاجتماعية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y_3)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	T ألجدوليه
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (a_0)	-847558.698142	7770533.343404		-0.11	1.943
نفقات التربية والتعليم (x_1)	0.635730	1.301319	.33	0.49	
النفقات الصحية (x_2)	-0.264631	0.199029	-.60	-1.33	
نفقات البطاقة التموينية (x_3)	391.370628	869.771386	.21	0.45	
نفقات شبكة الحماية الاجتماعية(x_4)	4.628117	10.641643	.29	0.43	
معامل التحديد R^2	0.63				
معامل التحديد المعدل R^2	0.11				
قيمة F المحسوبة	0.85				
قيمة F ألجدوليه	6.94				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية

رابعا:- اختبار وتحليل اثر متغيرات النفقات الاجتماعية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(y4):

يتضح من معادلة الانحدار المتعدد لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(y_4) التي هي:

$$Y_4 = 4328127.06 + 0.24x_1 - 0.90x_2 - 0.12x_3 + 0.09x_4 \quad \ldots..(4)$$

إن قيمة الحد الثابت (a_0) بلغت (4328127.06)، وهذا يعني إن هناك قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y_4) مقدارها (4328127.06) دينار، حتى عندما تكون قيم جميع متغيرات النفقات الاجتماعية (X_1,X_2,X_3,X_4) تساوي صفرا، إما قيم الميول الحدية لمتغيرات النفقات الاجتماعية (ai= 1,2,3,4)، فإنها كانت كما يأتي:

- الميل الحدي لنفقات التربية والتعليم (x_1) = a_1 = (0.24)، يعني ذلك إن زيادة نفقات التربية والتعليم (x_1) بمقدار (1) دينار، سيؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار (1.24) دينار.
- الميل الحدي للنفقات الصحية (x_2) = a_2 = (−0.90)، يشير ذلك إلى إن زيادة النفقات الصحية (x_2) بمقدار (1) دينار، سيقود إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار (1.90) دينار.
- الميل الحدي لنفقات البطاقة التموينية (x_3) = a_3 = (−0.12)، يظهر ذلك ان زيادة نفقات البطاقة التموينية (x_3) بمقدار (1) دينار، سيعمل على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار (1.12) دينار.
- الميل الحدي لنفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4) = a_4 = (0.09)، يعرض ذلك إن زيادة نفقات شبكة الحماية الاجتماعية بمقدار (1) دينار، سيؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار (1.09) دينار.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول (11)، إن قيمة (F) المحسوبة التي تساوي (95.28) وهي اكبر من قيمة (F) ألجدوليه البالغة (6,94)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني إن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغير (y_4) والمتغيرات (x_1, x_2, x_3, x_4).

كذلك تظهر التقديرات إن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (3.02, −16.86, −2.14) لمتغيرات النفقات الاجتماعية التي هي: نفقات التربية والتعليم x1، والنفقات الصحية x2، ونفقات البطاقة التموينية x3، على التوالي، هي اكبر من قيمة (t) ألجدوليه والبالغة (1.943)، وهذا يعني إن هذه المتغيرات تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، إما متغير نفقات شبكة الحماية الاجتماعية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة له مقدرا (1.14) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.943)، وهذا يعني ان هذا المتغير غير معنوي إحصائيا عند مستوى (0.05).

إما اختبار معامل التحديد (R2)، فان قيمة بلغت (0.99) الذي يشير إلى إن متغيرات النفقات الاجتماعية (X1,X2,X3,X4) تستطيع تفسير (99%) من التباين الحاصل في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y4)، وان (01%) من التباين الموجود في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y4)، تعود إلى متغيرات غير داخله في النموذج، وهذا مؤشر جيد جدا على قوة نموذج الانحدار هذا، إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (11) معاملات العلاقة بين متغيرات النفقات الاجتماعية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y_4)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	T ألجدوليه
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (a_0)	4328127.06998	1047338.93313		4.13	1.943
نفقات التربية والتعليم (x_1)	0.52900	0.17540	.24	3.02	
النفقات الصحية (x_2)	-0.45240	0.02683	-.90	-16.86	
نفقات البطاقة التموينية (x_3)	-250.54614	117.23075	-.12	-2.14	
نفقات شبكة الحماية الاجتماعية(x_4)	1.63955	1.43432	.09	1.14	
معامل التحديد R^2	0.99				
معامل التحديد المعدل R^2	0.98				
قيمة F المحسوبة	95.28				
قيمة F ألجدوليه	6.94				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية

مما تقدم من تقديرات وتحليل يتبين ان متغيرات النفقات الاجتماعية (X_1,X_2,X_3,X_4) لها تأثير متباين على متغيرات النمو الاقتصادي (y_1, y_2, y_3, y_4)، حيث ظهر إن كل من متغير نفقات التربية والتعليم (x_1)، ومتغير نفقات شبكة الحماية الاجتماعية (x_4)، لهما تأثير موجب وغير معنوي إحصائيا على كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي (y_1)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y_3)، وموجب ومعنوي إحصائيا على كل من متغير الدخل القومي (y_2)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y_4)، أما المتغير النفقات الصحية (x_2)، فان له تأثير سالب على جميع متغيرات النمو الاقتصادي (y_1, y_2, y_3, y_4)، وكان هذا التأثير السالب معنويا إحصائيا على متغير (y_2) و(y_4)، أما متغير نفقات البطاقة التموينية (x_3) فكان تأثيره موجب وغير معنويا إحصائيا على متغيرين من متغيرات النمو الاقتصادي وهما (y_1) و(y_3)، وسالب وغير معنويا إحصائيا على (y_2)، وسالب أيضا ولكنة معنويا إحصائيا على (y_4).

اولا:- الاستنتاجات

(1) شهدت النفقات العامة تزايدا كبيرا، إلا إن هذه الزيادة لم تكن في معظمها زيادة حقيقية، وإنما زيادة في اغلبها ظاهرية، بسبب معدلات التضخم المرتفعة، والناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

(2) هناك تفاوت كبير في حصة الفرد من النفقات الاجتماعية خلال مدة الدراسة، وهذا يرجع إلى ما متوافر من الموارد المالية للدولة، إذ كلما زادت هذه الموارد زادت قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية للفرد وبالعكس.

(3) عدم وضع آليات بسيطة وفعالة، من اجل تسهيل معاملات المشمولين بقوانين الاستفادة من النفقات الاجتماعية وتنفيذها، كالشبكة الحماية الاجتماعية.

(4) تتسم النفقات الاجتماعية العينية في العراق، بعدم التمييز بين الأمنيين غذائيا من غيرهم، إذ ما يخص البطاقة التموينية، فهي لا تزال تشمل غالبية إفراد المجتمع، باستثناء إعداد قليلة، مما افقدها دورها كأداة لإعادة توزيع الدخل بين إفراد المجتمع.

(5) عدم كفاية نفقات شبكة الحماية الاجتماعية (الرواتب)، إذ ما يتم تخصيصه هو عبارة عن مبالغ رمزية، لا تكفي للعيش الكريم إذ ما قورنت بأسعار السوق المرتفعة، وإن بعض هذه الرواتب لا تصل إلى مستحقيها الحقيقيين من إفراد المجتمع.

ثانيا:- التوصيات

(1) إعادة النظر في المخصصات الاستثمارية والعمل على زيادتها كمخصصات التربية والتعليم والصحة، وجعلها ضمن الخطط التنموية، لأنها تعد الأساس في بناء الاقتصاد العراقي، ذلك من خلال تنمية المهارات، وانتشار التطور المعرفي لدى إفراد المجتمع.

(2) السعي إلى تحقيق الأهداف والسياسات المتعلقة برفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ذلك عن طريق تحسين الخدمات المقدمة، منها الصحية، والتعليمية، والبنى التحتية وغيرها.

(3) ضرورة مراعاة الظروف المعاشية لإفراد المجتمع ذوي الدخول المنخفضة، عند الاعتماد على سياسات حديثة من قبل الحكومة، لان هذه الفئة من الإفراد تشكل النسبة الأكبر من المجتمع، الذي يعتمد على النفقات الحكومية، ولاسيما الاجتماعية كالصحة، والتعليم، والرعاية وغيرها.

(4) إعادة النظر في الإجراءات والتشريعات المحددة، من اجل تسهيل انجاز معاملات المشمولين بالنفقات الاجتماعية، فضلا عن تحديد الإفراد من هم نشطاء في العمل الخيري.

(5) إعادة النظر في المخصصات الاجتماعية (الرواتب)، بما يكفل تحقيق العيش الكريم للمواطن، وذلك عن طريق إدخال التعديلات بما يتلاءم مع أسعار السوق، والأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم، إي ربط هذه الرواتب مع نسب التضخم، وجعلها أكثر مرونة من اجل تغيرها بما يتناسب مع معدلات التضخم.

المصادر والمراجع

1- أكرم مسلم دخل الله الشواوره، الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة 1970-2002، أطروحة دكتورا، جامعة الموصل، 2005.

2- جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية

3-الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، تقارير الموازنة العامة.

4-حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والتحديات، أطروحة دكتورا، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2004.

5-حسناء ناصر إبراهيم، وصال عبد لله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، عدد2، 2009.

6-حيدر نعمة غالي، البطاقة التموينية، جريدة المدى، العدد 1247، 2008.

7-سعود جايد مشكور، محمد حسن رشم، كمال كاظم الحسني، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية، جامعة المثنى، 2014.

8-صادق زوير لجلاج، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق، أطروحة دكتورا، جامعة بغداد، 2011.

9-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

10-فريد راغب نجار، إدارة الإعمال في الأنظمة الصحية والطبية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، بغداد، 1983.

11-اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012.

12-منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسودة أولية لتقرير المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجمهورية العراق.

13-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، ملامح الفقر من خلال تحليل الدخل والإنفاق والبطاقة التموينية، 2008.

14-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (cso) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء، 2011.

15-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010-2014)، بغداد، 2009.

16-وزارة المالية، الميزانية العامة، التقارير السنوية.

17-الوقائع العراقية، 1982/1/1.

18-الوقائع العراقية، العدد 3080، 1986/1/13.

1. www.usc.es/econometeaa.
2. WillemAdema and MaximeLadaique,, NET SOCIAL EXPENDITURE, OECD SOCIAL, EMPLOYMENT AND MIGRATION WORKING PAPERS No. 29, 2005.
3. Organisation for Economic Co-operation and Development, DIRECTORATE FOR EDUCATION, EMPLOYMENT, LABOUR AND SOCIAL AFFAIRS,EMPLOYMENT, LABOUR AND SOCIAL AFFAIRS COMMITTEE, 29-Aug-2001. https://stats.oecd.org.